مجلة إلكترونية تصدر عن
الجمعية الوطنية لطلبة الدكتوراه
والدكاترة الباحثين التونسيين

الجمعية الوطنية لطلبة الدكتوراه والدّكاترة الباحثين التونسيين
Association Nationale des Doctorants et Docteurs Chercheurs Tunisiens

مجلة
الدكتور الباحث التونسي

العدد الثالث

مجلة
الدكتور الباحث التونسي

تأسست في نوفمبر 2023

العدد الثالث، مارس 2024

مجلة إلكترونية دورية تصدر كل شهرين عن

الجمعية الوطنية لطلبة الدكتوراه

والدكاترة الباحثين التونسيين

هيئة التحرير

محمد حداد

وسيم حقي

لإرسال مقالاتكم

anddoc.tunisiens@gmail.com

محتوى العدد

المقالات

قراءة في دراسة الباحثة رويدة فضلي "مواقع التواصل الاجتماعي كأداة احتجاج وفعل: مثال الدكاترة المعطلين عن العمل"

د. وسيم حقي – ص.4

قراءة في مختلف مقترحات النظام الأساسي الجديد لسلك المدرسين الباحثين التابعين للجامعات

د. محمد حداد– ص.9

إصدارات الدكاترة الباحثين

د. عبد القادر سوداني

دكتور باحث في التاريخ الحديث

ص.13

مجّلة الدّكتور الباحث التّونسي، مجّلة الكترونية دوريّة تصدر عن الجمعيّة الوطنيّة لطلبة الدّكتوراه والدّكاترة الباحثين التونسيين، وصدر عددها الافتتاحي في نوفمبر 2023 وتهدف المجّلة إلى التّعريف بجهود طلبة الدّكتوراه والدّكاترة الباحثين التونسيّين ونجاحاتهم واكتشافاتهم، كما تفتح المجال أمام مختلف وجهات النّظر الرّسميّة وغير الرّسميّة التي تهم مختلف الاختصاصات العلميّة. وهي فضاء لتعبير المهتمّين بواقع البحث لعلمي في تونس لبسط مواقفهم ومقترحاتهم المعرفيّة والأكاديميّة. وذلك بحثا عن رؤية وطنيّة علميّة أكثر إفادة وفاعليّة

قراءة في دراسة الباحثة رويدة فضلي "مواقع التواصل الاجتماعي كأداة احتجاج وفعل: مثال الدكاترة المعطلين عن العمل"

بقلم وسيم حقي

طالب دكتوراه في اللغة العربية–حضارة

تطرح الباحثة **رويدة فضلي** في رسالة الماجستير التي ناقشتها تحت عنوان "مواقع التواصل الاجتماعي كأداة احتجاج وفعل: مثال الدكاترة المعطلين عن العمل"، مقاربتها المنهجيّة والسوسيولوجيّة عن حراك الدّكاترة الباحثين المعطّلين عن العمل انطلاقا من محدّدات منهجيّة وفرضيات مخصوصة. ذلك أنّها تطرح بحثها في سياق عام وهو دور شبكات التواصل الاجتماعي في دعم الحراك المطلبي والنضالي في العالم العربي عموما وفي تونس خصوصا، وفي سياقات احتجاجيّة بعد ما يعرف " بثورات الرّبيع العربي". لتبيّن الباحثة من خلالها مقاربات سوسيولوجيّة العلاقة بين الفعل التواصلي بواجهتيه الميدانيّة الاجتماعيّة والافتراضيّة. وتمثّل له بحراك الدّكاترة الباحثين المعطّلين عن العمل في تونس.

وانقسم البحث إلى أربعة أقسام رئيسيّة، إذ خصّصت الباحثة الفصل الأوّل لعرض خطّتها المنهجيّة وأهمّ الفرضيات التي انطلقت منها في مسار بحثها، أمّا الفصل الثاني من البحث فتعرض فيه الباحثة أهم وجوه الائتلاف والاختلاف بين الحراك الاجتماعي والحراك الاحتجاجي، لتمرّ الباحثة في الفصل الثالث المعنون بـ" نظريات الإعلام والاتّصال" إلى الاهتمام بالعلاقة بين الحركات الاحتجاجيّة والانترنات، وصولا في الفصل الرّابع والأخير إلى التمثيل لهذه الحركات الاحتجاجيّة بحراك الدّكاترة الباحثين المعطّلين عن العمل لتدعم المقاربات النظريّة في تشخيصها لمراحل تطوّر الحراك على شبكات التواصل الاجتماعي بتوضيح أهمّ مرتكزاته عبر دراستها الميدانيّة لاعتصام الدّكاترة الباحثين المعطّلين عن العمل ببهو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ونختزل مقاربة الباحثة المنهجيّة في الأسئلة التالية التي طرحتها إطارا عامّا لبحثها **" كيف ساهمت مواقع التّواصل الاجتماعي في صياغة وتشكيل الاحتجاجات الرقميّة؟ وإلى أيّ مدى لعبت هذه المواقع دور الوسائل التقنية التقليديّة للتعبئة والفعل؟ وهل فاقتها نجاعة وتأثيرا؟ وكيف لمواقع التّواصل الاجتماعي أن تنقل فكرة الاحتجاج من المجال الافتراضي إلى المجال العمومي؟".**

وللتصدّي إلى هذه الإشكاليات تطرح الباحثة جملة من الفرضيات تختزلها الباحثة في فرضيتين رئيسيّتين، وهما هيمنة وسائل التّواصل الاجتماعي على ميدان الاتصال والتواصل

المصدر:
صفحة اتحاد الدكاترة المعطلين بتونس

وتصاعد دورها في صياغة وتشكيل الاحتجاجات الرقمّية . واعتبارها "مواقع التّواصل الاجتماعي التقنية الأكثر نجاعة وتأثيرا للتعبئة والحشد الجماهيري في مرحلة الانتقال من الافتراضي إلى الميداني".

واختارت الباحثة في دراستها الجمع بين ما اعتبرته أداتي البحث. أوّلهما؛ "**المُقابلة الحُرّة والمعّمقة**" وتعني بها منهجا بحثيا يختصّ بجمع البيانات كيفّية ودقيقة عن الفئة المستهدفة بالبحث. وثانيهما؛ "**مجتمع البحث**" والذي اختارت أن يكون" الدّكاترة الباحثين المعطّلين عن العمل".

وبعد توضيحها لأهم الفوارق بين الحركات الاجتماعيّة والحركات الاحتجاجيّة عبر جملة من النظريات السوسيولوجيّة، لتؤكّد الباحثة أنّ الحركة الاجتماعيّة هي حركة تعالت عن نواتها الاحتجاجيّة المطلبيّة الخاصة بمجموعة أو طبقة ما، لتتحوّل إلى فعل جمعيّ يعبّر عن وعي أعمق وأشمل "**لأنّ معناه ليس في الحاضر فحسب بل كذلك في المستقبل، وإذا حدث عكس ذلك أصبح مجرد احتجاج هامشي غير متأصل في العملية التاريخية**". وفي المقابل تعدّ الحركة الاحتجاجيّة حركة ظرفّية تستهدف تحقيق مطالب مخصوصة يؤدّي الظفر بها إلى اختفاء هذه الحركة. فهدفها الرّئيسي "**التعبير عن السّخط** جرّاء خيبات أمل **Ted Gurr** والضغط على السلطة التنفيذّية لتحقيق المطالب المرجوّة".

وتخلص الباحثة رويدة فضلي إلى أنّ "**أهمّ ما يميّز الحركات الاجتماعية عن نظيرتها الاحتجاجية هو اعتماد الحركات الاجتماعية على فعل منظم ومُهيكل ذو هدف علني في جمع الأفراد للدفاع عن مبادئ وقضايا عامة. وذلك باعتبارها حركة تتضمن اتجاه عام لتغيير ولا تكتفي بما تحققه من أهداف بل تسعى باستمرار إلى إثراء هذا الرصيد عبر جهود مستمرة.**

وأسّست الباحثة محاور بحثها بالاعتماد على نظرّية الباحث مانويل كاستلز حول شبكات التواصل الاجتماعي، حيث يعرّف الشبكات بوصفها مجموعة من الهياكل المعقدة للاتصال تقوم على تقنيات رقمية دقيقة تتسم بالمرونة. ومن مميّزات هذه الشّبكات التواصليّة من وجهة نظر كاستلز أنّها "**تدور حول مجموعة من الأهداف التي يعّبر عنه مجتمع الشبكات باعتباره "مجتمعا يقوم هيكله الاجتماعي حول شبكات تّنشطها تكنولوجيا الاّتصال والمعلومات التي تعالج وقائمة على تقنيات الالكترونيات الدقيقة**". لتؤكّد الباحثة رويدة فضلي على نجاح وسائل الاتصال الحديثة في نقل الأخبار والأحداث بصورة تتجاوز حدود الزمان والمكان ليصبح إيصال معلومة أو معلومات في وقت قياسي إلى عدد غير محدود من الأشخاص المنتشرين في العالم أمرا يسيرا "فالتكنولوجيات الحديثة اختزلت المسافات والزّمن". وتعتبر الباحثة أنّ التحفيز والتحريض هما عماد الحركات الاجتماعية أو بعبارة كاستلز "**تتشكل عبر الّتواصل برسائل الغضب والأمل**". وهو ما طوّر آليات الاحتجاج ومنحها استراتيجيّات مبتكرة ومختلفة عن تلك الآليات التقليديّة.

المصدر:
صفحة اتحاد الدكاترة المعطلين بتونس

وتنتقل الباحثة في الفصل الثالث إلى التّعريف بأهمّ نظريات الإعلام والاّتصال، على غرار نظريّة الحتمية التكنولوجية لـ "مارشال ماك لوهان" **التي ترصد دور وسائل الإعلام عبر عصور ثلاثة. إذ يتمثّل العصر الأول في عصر الطباعة يليه عصر الكتابة ثم العصر الالكتروني الذي تؤسسه الوسائط التكنولوجية الحديثة**". هذا إضافة إلى نظريّة " الفعل التواصلي" ليورغن هابرماس، والتي تختزلها الباحثة في المراحل التّالية:

- **مرحلة التفاعل**: تقوم على القول وهو التّعبير عن الرغبة والفعل، وهو نّية تحقيق الرغبة
- **الخطاب المتميز**: يستند أساسًا على موقف الشّخص المُشارك في الحوار أو الملاحظ له، ومنه يمكن الوصول لتبادل التصوّرات بين المشاركين في الحوار
- **الخطاب البرهاني (الحجاجي)**: البرهنة من خلال الحجاج للإقناع.

وانطلاقا من هذه النظريات التواصلّية تشتغل الباحثة على نموذج "حراك الدّكاترة الباحثين المعطّلين عن العمل لتؤكّد مساهمة الحراك افتراضيّا وميدانّيا في جعل ملف الدّكاترة الباحثين ملّفا متواترا إعلاميّا خاصّة في السنوات الأخيرة. وهذا ما يؤكّد وجود مشكل حقيقي في هذا الملف، ويبّين حجم الإحراج الذي يسبّبه هذا الملف أمام الرأي العام الوطني والدّولي. كما لفتت الباحثة النظر لمسار فضاء الاحتجاج خاصّة في العقد الأخير، وهو ما يعكس التأثير الواضح "لأحداث 14 جانفي" على تفكير جلّ من حاورتهم الباحثة في مقرّ الاعتصام. ذلك أنّ النشطات والتحركات التي قاموا بها انطلقت بعد هذا التاريخ فـ" **قضية الدكاترة المعطلين عن العمل هي قضية أخذت في الانتشار بعد الثورة مع رفع القيود عن وسائل التواصل الاجتماعي**".

كما بّينت الباحثة تأثير جائحة كرونا في مرحلة ما من الحراك في الحد من التحركات الميدانّية وتعويضها بدعم الحراك الافتراضي، لتخلص بعد عرضها جملة من المعطيات الرقمية أن جائحة كورونا قّلصت الاتصال الاجتماعي المباشر وحدّت من التجمعات الميدانية مما أوقف النشاط الاحتجاجي وعزز النشاط الاتصالي الرقمي، الأمر الذي دفع الدكاترة الباحثين المعطلين عن العمل إلى توظيف المجال الافتراضي لتفعيل نشاطهم الاحتجاجي الرقمي، وكان ذلك عبر "تفعيل الاحتجاج على المواقع الرسّمية لوزارة التعليم العالي ورئاسة الحكومة ومجلس النّواب تزامنا مع الاجتماعات الوزارية أو السياقات التي تطرح ملّفهم المهني. ومن خلال "**إطلاق عدد كبير من التعليقات في واحدة من هذه الصفحات متزامنة مع بث مباشر لأحدى اللقاءات أو الحوارات السياسية في محاولة للفت انتباه وسائل الإعلام وسلط الإشراف من ناحية والترويج للقضية من ناحية أخرى**" وهو ما لقي في نظرها نجاحا بدت ملامحه في شروع وسائل الإعلام في تسليط الضوء على النشاط الرقمي للمحتجين، إضافة إلى عقد جلسات تفاوض عند بعد مع ممثلي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أمّا عن دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنظيم الحراك الاحتجاجي وتطوير مساره فقد انتهت الباحثة بعد جملة من الاستجوابات للمعتصمين إلى اعتمادهم على مجموعات المحادثات الخاصة عبر تطبيق "ماسنجر" التي تجمع المنسقين والمفاوضين في غرفة خاصة يتم فيها التنسيق والتخطيط للخطوات النضالية التي سيقع اّتخاذها وآليات التعبئة والتحشيد التي سيقع إبلاغها لعموم الدكاترة الباحثين من خلال البيانات الإعلاميّة على الصفحات الخاصّة بالحراك على غرار صفحة "**اتحاد الدكاترة المعطّلين عن العمل**"، وذلك لضمان التحشيد والتعبئة للتحرّكات الميدانّية أو الضغط على سلطة الإشراف عبر الحراك الافتراضي. كما بّينت رويدة فضلي دور هذا المجال الخاص في النقاش حول "تحديد المشاركين في جلسات التفاوض والمطالب التي سيتم تقديمها وضبط أهم النقاط والمسائل التي يجب التطرق إليها وفي مرحلة أخرى تعديل محاضر الجلسات والبيانات التوضيحية".

وتلفت الباحثة النظر أيضا إلى محافظة مواقع التواصل الاجتماعي على دورها المهمّ وفاعليتها الاحتجاجات المتنامية رغم تحوّل الحراك من الفضاء الرّقمي الافتراضي ونزوله إلى أرض الواقع، **"فهي ليست مجرد أداة أو وسيلة للاحتجاج الرقمي بل عنصر قوة دافعة وحاضنة للفعل الاحتجاجي"**.

وخلصت الباحثة في نهاية دراستها المتميّزة عن حراك الدّكاترة الباحثين إلى الإقرار بأهمّية شبكات التواصل الاجتماعي في إنجاح كثير من الأفكار بل في صياغة الفعل الاجتماعي وتحويله من المستوى التنظيمي الافتراضي إلى الحيز التطبيقي الفعلي. إذ "وفرت هذه التقنيات التكنولوجية خصائص ومزايا وآليات للفعل والتّفاعل جعلت الشباب التونسي ينشأ في بيئة رقمية يتخذ منها مجالا للتعبير عن آرائه وطرح قضايا تشغله وفضاء للاحتجاج والمطالبة بتحسين إيقاع الحياة ووسيلة لضغط على هياكل الدولة للاستجابة وحل قضاياهم العالقة". وهو ما وضّحته الباحثة رويدة فضلي في عشر نتائج رئيسيّة وهي:

أوّلا، حقّقت شبكات التواصل الاجتماعي تواصلا افتراضيا رقميا أمّنته جملة من التطبيقات الالكترونية المتعددة والمتنوعة التي احتلّ الفايسبوك صدارتها باعتباره تقنية التواصل الأولى في تونس. وعزّز النشاط الاتّصالي الرقمي فما كان على الدكاترة المعطلين عن العمل إلّا توظيف المجال الافتراضي لتفعيل نشاطهم الاحتجاجي الرقمي حتّى يساعدهم في هذه المنصة على تأمين التّواصل اليومي بين الدكاترة وتوسيع حلقات النقاش في محاولة لإيجاد حلول ولتفعيل نشاطهم الاحتجاجي ودفعه قدما

ثانيا، عمل المحتجون على إذكاء عمليّة التعبئة الافتراضية من خلال توظيف التقنيات الرقمية الحديثة التي توفرها التطبيقات التكنولوجية لشن حملات الكترونية تحفيزية وتوعوية تمثلت في كتابات فيديوهات وصور عديدة ومتنوّعه حسب السياقات والأهداف.

ثالثا، لعبت المنشورات المتنوعة دورا رياديا في تأجيج مشاعر الغضب والسخط من خلال ما يتم تداوله من معلومات وحقائق حول وضع الدكتور المهمّش، وهو ما خلق إحساسا بالنقمة والغيظ غذّى الرغبة في الاحتجاج وخلق مناخا استثنائيا للتعبير عن انفعالاتهم ومواقفهم .

رابعا، اتّخذ المحتجون من المواقع الالكتروني عامّة والفايسبوك خاصة ساحة عامة لشن حروب الكترونية سرعان ما لقيت صداها إعلاميا وسياسيا، وهو ما يبرهن على مدى فاعلية وقدرة هذه المنابر الالكترونية على صياغة الفعل الاحتجاجي ودفعه قدما ليكتسب أكثر صلابة وعمق

خامسا، تتمتع المنابر الالكترونية بقوة تأثير استطاع بفضلها المحتجّون أن يوحّدوا الجهود حول مطالب مشتركة، ممّا منحهم الرغبة في التغيير وشجعتهم على التعريف بنشاطهم الاحتجاجي في مختلف الوسائط الإعلامية والافتراضيّة. وذلك من خلال شعارات عديدة كان أهمها حضورا " نحن النخبة" فكانوا كذلك فعلا في نجاحهم الافتراضي في أغلب المناسبات.

سادسا، أكّدت ظاهرة الاحتجاج الافتراضي نشأة إعلام بديل لا ينقل المعلومة فحسب، وإنّما يعدّها ويسوّقها ويدعم حضورها حتى تنتقل من الحّيز الافتراضي إلى الواقع المعيش.

سابعا، يُعتبر الاحتجاج نتاجا لمسار من التعبئة يتمّ بفضله الانتقال من الافتراضي إلى الميداني وكّلما كانت التعبئة ناجعة كلما كانت مرحلة الانتقال سلسة وكان الفعل الاحتجاجي أكثر صلابة وحدّة. وتعدّ مواقع التواصل الاجتماعي التقنية الأكثر نجاعة وتأثيرا للتعبئة والحشد الجماهيري، وهو ما يظهر جليا من خلال التطّور النوعي في مستوى الاحتجاجات من حيث عدد المشاركين والصدى الإعلامي والسياسي فكلما تم إذكاء عملية التعبئة باستخدام وسائل التواصل الرقمية الحديثة بأكثر حرفية كّلما تغذّت عملية التحشيد وتمت الاستجابة للاحتجاجات الميدانية.

ثامنا، تعتبر التنظيمات على مستوى التنسيقيات أو على المستوى العام عبر مواقع التواصل الاجتماعي حاضنة للفعل الاحتجاجي ودافعة له من خلال ما توفّره

من فعل تواصلي كسر حاجز الصمت وساهم في تغذية نشاط الطرف المحتجّ.

تاسعا، نجح المحتجون في إنشاء منصّة إعلامية جديدة وبديلة تعتمد على المصداقية والشفافية من خلال البث المباشر لأطوار الوقفة وبفيديوهات مسجلة لمجريات الأحداث وتداولها لتصبح مادة إعلامية خام، فغمرت مواقع التواصل الاجتماعي ميدان الاتصال والتواصل وهيمنت عليه مما جعلها تساهم عبر آلياتها المتنوعة في صياغة وتشكيل الاحتجاجات الرقمّية وتطويرها.

كما تعتبر التقنية الأكثر نجاعة وتأثيرا للتعبئة والحشد الجماهيري في مرحلة الانتقال من الافتراضي إلى الميداني.

عاشرا، رغم انتقال الاحتجاجات الرقمية من المجال الافتراضي ونزولها إلى أرض الواقع فقد بقي دورها في الاحتجاج والمتابعة للأحداث وتطوراتها وفاعليتها مؤثّرا وهامّا. فهي ليست مجرد أداة أو وسيلة للاحتجاج الرقمي بل عنصر قوة دافعة وحاضنة له".

ونظرا إلى أهمّية هذه النتائج المستقاة من مقاربة الباحثة **رويدة فضلي** السوسيولوجّية، التي لا تخلو من الجرأة والطّرافة، حاولنا تثمين دراستها في هذه القراءة الموجزة على أمل أن تكون هذه الدّراسة فاتحة لدراسات أخرى عن الدّكاترة الباحثين في تونس وعن أهمّية هذه الكفاءات في مختلف المجالات العلمّية والتنموّية. **مع الإقرار بأهمّية هذه الدّراسة بعد أن أصبحت وثيقة تأريخّية عن حراك استثنائي في فترة استثنائّية للغاية، ومن أجل مطالب نضالية استثنائّية ستظلّ نواة حراك تلو الحراك حتّى تتحقّق.**

قراءة في مختلف مقترحات النظام الأساسي الجديد لسلك المدرسين الباحثين التابعين للجامعات

بقلم د. محمد حداد
دكتور باحث في الهندسة الكهربائية

يعود موضوع "مشروع النظام الأساسي الجديد" إلى دائرة الحوارات في الفضاءات الأكاديمّية وعلى مختلف منصات التواصل الاجتماعي بين الأساتذة، خاصّة بعد التسريبات الأخيرة لملخص اجتماع الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي حول مقترح النظام الأساسي لسلك المدرسين الباحثين في الجامعات. فمنهم المعارض لبعض النقاط ومنهم من هو ضد ما تم الاتفاق عليه، وكذلك ضد طريقة المكتب التنفيذي في صياغة المقترح دون الرجوع والتشاور مع مختلف الأساتذة التي تمثلهم ويعتبرونها صوتهم وتتكلم بلسانهم. مقترح يعتبر الثالث من نوعه بعد المقترحين الذين تقدمت بهما الوزارة تحت إشراف كل من الوزيرين السابقين سليم خلبوس وألفة بن عودة.

فما هي أوجه الشبه بين كل هذه المقترحات؟

وما هي أوجه الاختلاف؟

1. لمحة تاريخية

ينقسم أساتذة التعليم العالي إلى عدة أسلاك مهنية كل حسب المؤسسة التي ينتمون إليها. بخلاف الأساتذة الباحثين التابعين للجامعات، نجد كذلك سلك المبرزين، وأساتذة السلك المشترك لمادة الاعلامية الانقليزية، ونجد كذلك سلك الباحثين التابعين لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي، وكذلك الأساتذة الاستشفائيين. دون أن ننسى المدرسين التكنولوجيين المنتمين إلى المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية. في هذا المقال سيكون تركيزنا حول سلك المدرسين الباحثين التابعين للجامعات الذي أثار حوله كثيرا من الكلام منذ أن تم تعيين سليم خلبوس وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي.

ولا يمكن اعتبار الأمر عدد (1825-1993) بتنقيحاته الستة [1]، الخاص بإطار التدريس في الجامعات التونسية المرجع الأساسي للعملية الإصلاحية، ولكنه كان انطلاقة لإعادة إصلاح هيئة التدريس في التعليم العالي رغم توفّر عدة أوامر منظمة لموظفي التعليم العالي على غرار الأمر عدد (1269-1982) بتنقيحاته الستة [2]، ومن قبله الأمر عدد (454-1973) الذي نقح في 15 مناسبة [3]، ومن قبلهم الأمر عدد (42-1963) [4]، والأمر عدد (43-1963) عندما تم إدخال أحكام استثنائية عليه [5].

وتدلّ كثرة هذه التعديلات على أنّ الأمر لا يبقى على حاله وأنّ النّصوص ليست جامدة وهي تحت طلب أي تغيرات. وقد كان آخر هذه التنقيحات هو الأمر (749-2023) الذي تم إصداره في 4 ديسمبر 2023 والذي يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر (1825-1993) [6]، والذي تم بموجبه إدراج عملية الفرز الأولي في مناظرة الأساتذة المساعدين، والتي يمكن اعتبارها عملية اقصائية للدكاترة الباحثين المعطلين عن العمل.

حسب الأمر عدد (42-1963) الذي يعتبر أوّل نص تشريعي يقوم بتنظيم أعضاء التعليم العالي والذي استند إلى القانون عدد (118-1958) [7]، الذي يعتبر آنذاك أوّل مبادرة إصلاحية شاملة لمنظومة التعليم بعد الاستقلال. وإذا استثنينا الجزء الأوّل والجزء الثاني المنظمين للموظفين الإداريين من الأمر المذكور فإن الباب الأول من الجزء الثالث تم التركيز فيه على أعضاء التعليم العالي وفني المخابر وجامعوا المعلومات والوثائق التابعين لجامعة تونس. نجد في مختلف الفصول 5 أصناف من الأساتذة وهم على التوالي: أساتذة التعليم العال، الأساتذة المحاضرون، الأساتذة المساعدون، ورؤساء الأعمال المقسمين إلى صنفين (رؤساء أعمال صنف أول ورؤساء أعمال صنف ثاني)

وأخيرا المساعدون، وهم موزعون على رتبتين (مساعدين من الصنف الأول ومساعدين من الصنف الثاني)، أما الجزء الرابع فقد ركز على موظفو البحث العلمي المتكون من 6 رتب وهم على التوالي؛ مدير بحوث، أستاذ بحوث، أستاذ مساعد للبحوث، مكلف البحوث من الصنف الأوّل، مكلف بالبحوث من الصنف الثاني، ملحق بالبحوث من الصنف الأوّل وأخيرا ملحق بالبحوث من الصنف الثاني.

لكن اللافت للنظر أن في الفصل 37 نجد فيه إدراج إمكانية التحاق أعضاء التعليم العالي بهيئة البحث العلم. وهو ما يجعلنا نقر أنّ في بدايات التعليم العالي بتونس كان هناك فصل بين التعليم العالي والبحث العلمي. نلاحظ كذلك عدم وجود فكرة التعاقد من خلال الأساتذة المتعاقدون.

ليتم بعدها إلغاء هذا الأمر عن طريق إصدار الأمر عدد (1269-1982) المتعلق بموظفي التعليم العالي وتم تحديد أربع رتب فقط والاستغناء عن رتبة رؤساء الأعمال. وقد جاء هذا الأمر بعد انفصال مرحلة التعليم العالي عن باقي مراحل التعليم من خلال إصدار القانون (65-1976)[8]، وإنشاء وزارة خاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي عن طريق الامر (293-1979)[9]، وقد تم استثناء مدرسي الاختصاصات الطبية التي أصبحت تخضع لقوانين خاصة.

أمّا في الأمر عدد (1825-1993)، فقد وقع تغيير موظفي التعليم العالي بالمدرسين الباحثين التابعين للجامعات، وفي هذا الأمر نلحظ تقسيم رتب الأساتذة إلى صنفين؛ الصنف الأول يبقي على الأربع رتب من أساتذة تعليم عالي وصولا إلى رتبة المساعد، وتم تسميهم بالأساتذة القارّين، لنجد في المقابل الأساتذة غير القارّين المكون من أربع رتب وهي على التوالي؛ أستاذ متميز وأستاذ زائر وأستاذ مشارك والمساعد المتعاقد.

وهذه التصنيفات هي المتواجدة حاليا، وغاية الوزارة هي إعادة تنظيم هذا السلك لكن يبقى الإشكال في اتفاق المتداخلين في العملية الإصلاحية من سلطة الإشراف والنقابات المهنية حول الصيغة النهائية لهذا السلك رغم تقديم عدة مقترحات.

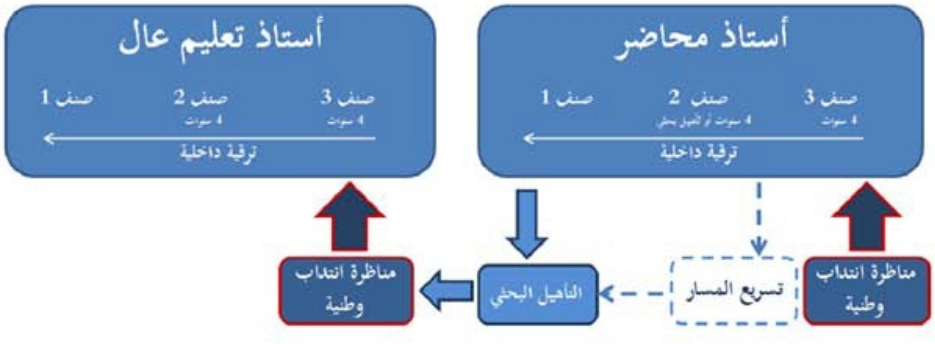

صورة عدد 1 : تقسيم الرتب والأصناف الفرعية حسب مقترح الوزارة الأولى

المصدر:
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

2. مقترحات عديدة لفكرة واحدة

بعد إلغاء العمل برتبة المساعد بصفة صورية منذ 2016 لتتجسد على أرض الواقع عند إلغاءها في التنقيح الأخير من خلال الأمر (749-2023)، فإن الفكرة الاساسية لعملية إعادة صياغة نظام أساسي جديد تنطلق من خلال إضافة إلغاء خطة الأستاذ المساعد والاكتفاء برتبتين وهما أستاذ محاضر وأستاذ تعليم عال لكن الجديد في مختلف المقترحات هي إعادة تقسيم كل من الرتبتين إلى اصناف فرعية.

فماهي هذه المقترحات؟

وما وجه الشبه والفرق بينها؟

في بلاغها الصادر في 28 ديسمبر 2018 قدمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عهد الوزير سليم خلبوس ملخص لأهم مخرجات أشغال مجلس الجامعات حول النظام الأساسي الجديد للمدرسين الباحثين بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والتي التأمت فعالياتها في 13و14و24 ديسمبر 2018، حيث نلاحظ في أهم نقاطه إلغاء التقسيم الإداري لإطار التدريس بين "أ" و "ب" والمرور من 4 رتب إلى رتبتين وهما؛ "أستاذ تعليم عال" و "أستاذ محاضر"، وقد تم بموجب هذا المقترح تقسيم كل من الرتبتين إلى ثلاثة أصناف فرعية وهم على التوالي أستاذ محاضر صنف 1 وأستاذ محاضر صنف 2 وأستاذ محاضر صنف 3 وأستاذ تعليم عال صنف 1 وأستاذ تعليم عال صنف 2 وأستاذ تعليم عال صنف3 (الصورة عدد 1).

وفي فترة إشـــراف الوزيرة ألفة بنعودة وتحديدا في أفريل 2021 تم إعادة نشـــر مقترح مشروع حول النظام الأساسي لإطار التدريس بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمـــي، فقد تم المحافظة علـــى الـــرتب والأصناف نفســـها مع تغيرات طفيفة حول كيفية الانتداب والترقية.

أمّا المقترح الثالث فقد تم كشـــف النقاب عليه مؤخـــرا وهو مقتـــرح الجامعة العامة للتعليم والبحث العلمي وهو مخرجات لورشتي عمل للمدرسين الباحثين في 6 و 7 ماي والثانـــية في 16و17 جوان 2023، وإن تم المحافظة على نفس فكـــرة الاكتفاء برتبتين لكن تم تقســـيم كل رتبة إلى صنفين عوض الثلاثة أصناف المقترحة من رؤســـاء الجامعات والطرف الوزاري، وهي علـــى التوالي أستاذ محاضر وأستاذ محاضـــر مؤهل وأستاذ تعليم عال درجة 1 وأستاذ تعليم عال درجة 2.

إنّ فكرة هذا التقسيم نجد صده كذلك في مدونة الإصلاحات الإستراتيجية الكبرى التي أصدرها المعهد التونســـي للدراسات الإستراتيجية في 2019 حيث نجد الاكتفاء برتبتين مع تصنيفات فرعية هي على التوالي أستاذ محاضر وأستاذ محاضر مؤهل وأســـتاذ تعليم عال درجة 2 وأســـتاذ تعليم عال درجة 1 وأستاذ تعليم عال درجة اســـتثنائية إضافة إلي أستاذ ممیز (الصورة عدد 2).

صورة عدد 2 : خطة تطوير المسار المهني للمدرسين الباحثين المقترحة من المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية

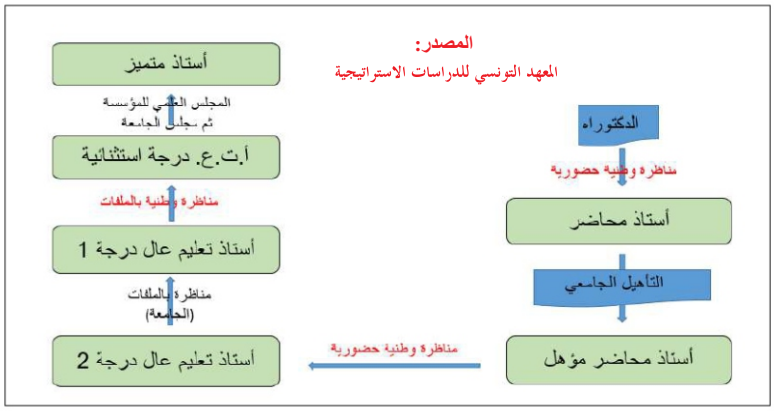

إذا حاولنا مقارنة المقترحات الثلاث، نجد أنّ مقترح الجامعة العامة هو الأكثر نضـــجا والأكثر تركيزا علـــى عدة نقاط لم يأتي عليها كل من المقترحين الذين تمت صـــياغتهما من قبل الوزارة، فمثلا لم تركز الوزارة على مهام كل من الأساتذة المحاضرين بمختلف أصنافهم ولا مهام أســـاتذة التعليم العالي، فقد اكتفت بتحديد كيفية الانتداب وشـــروطه، وهي محددات تعتمدها الوزارة في المناشر والمقررات التي ترسلها إلي مختلف لجان الانتداب، أي أنّ ما تم صياغة يعتبر في جزء منه خاص بشبكات التقييم التي تقوم بصياغتها لجان الانتداب والتي تعتبرها الوزارة سيدة نفسها.

فهل يمكن أن نعتبر صياغة النســـب داخل نظام أساسي دليلا على اعتراف الوزارة الضمني حول ما يتم تداوله على منصـــات التواصل الاجتماعي والقضايا التي يتقدم بها البعض للطعن في نزاهة بعض اللجان وشفافية المناظرة؟

ســـؤال يمكن أن نجد له إجابة في قادم الأيام ومدى تطـــبـــيق الوزارة للأحكام الصادرة عن طريق المحكمة الإدارية لصالح ضـــد بعض لجان الانتداب والترقية، لكن لنجعل تركيزنا حول نقائص المقترحين.

فلو قامت الوزارة بصياغة وتغيير كيفية الانتداب وشروطه، الذي نجد صداه في الأمر (1825-1993). إلا أنها غفلـــت عن تحديد المهام البيداغوجية لكل صـــنف من الأصناف، وهل ســـيتم المحافظة على نفس المهام الموجود في الامر القديم. فلم يتم تحديد مهام المدرسين الباحثين المتمثلة في الأشغال المسيرة والأشغال التطبيقية التي هي من مهام الأساتذة المســـاعدون مع إمكانية تقديم دروس نظـــرية التي هـــي من مهام كل من الأساتذة المحاضرين وأساتذة التعليم العالي، نلاحظ في الفصـــل الســـادس من الامر (1825-1993)، أن كل من أســـاتذة

التعليم العالي والاساتذة المحاضرون علاوة على مهام التدريس فإنهم يضطلعون بمهام إعداد البرامج وتأطير الأساتذة المساعدون والمساعدين (الملغاة كما ذكرنا بالأمر 749 لسنة 2023)، إضافة إلى مهام التنسيق بين الفرق البيداغوجية وفرق البحث، والإشراف على اشغال الطلبة.

فلو عدنا إلى الفصل الثالث من الامر (1825-1993)، نجد أن المهام التي يقوم بها المدرسون الباحثون هي مهام تستند في بلورتها إلى القانون المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي، والسؤال الذي يمكن طرحه حالّيا؛ إذا كان مهام المدرس الباحث تتحد على ضوء أهداف التعليم العالي والبحث العلمي، فهل أنّ الوزارة ستواصل اعتمادها على نظام يحظى بسخط الأغلبية المتداخلة في المنظومة التعليمية؟ فاعتبار أنّ نظام "إمد" اثبت فشله، فقد وجب أولا إعادة صياغة أهداف تعليمية وفلسفة تربوية تتماشى مع روح العصر وإعادة صياغة وتوحيد الأولويات الوطنية في مجال البحث العلمي، ثم يتم من خلالها إعادة صياغة مهام المدرسين الباحثين بمختلف أصنافهم الجديدة. وإذا كان النظام الأساسي الجديد سيكتفي بالمهام القديمة، فكيف ستتوزع هذه المهام على مختلف الاصناف؟ إذا ما الغاية من كل هذا التعقيد الاداري في الارتقاء من صنف إلى آخر داخل نفس الرتبة في صورة الإبقاء على الأهداف القديمة؟

ويظلّ النقص المتمثل في تحديد المهام لكل من الرتب المقترحة والغموض الذي يحوم حول بعض النقاط خاصة منها حول الإبقاء على المساعدين الذي لم يسعفهم الحظ في الترقية قبل الانتقال إلى العمل بالنظام الاساسي الجديد وتعويض التسمية لتصبح "مدرس جامعي". فالمساعد الذي لديه شهادة الدكتوراه يلتحق بمناظرة داخلية إلى رتبة استاذ محاضر صنف 3. أمّا غير المتحصلين على شهادة الدكتوراه فيتم التسهيل لهم وتخفيف ساعات العمل بغية إتمام الاطروحة.

وفي المقابل تبّنى مقترح الجامعة العامة فكرة إدراج المساعدين المتحصلين على شهادة الدكتوراه في رتبة أستاذ محاضر دون المرور بمناظرة داخلية بالملفات (النقطة 14) على عكس المقترح الوزاري، وهنا حسب ما فهمناه قامت الجامعة العامة بالتسوية بين مساعد متحصل على شهادة الدكتوراه وأستاذ مساعد غير مؤهل. أمّا المساعدين غير المتحصلين على شهادة الدكتوراه فيتم إحداث رتبة خاصة بهم يطلق عليها "أستاذ مساعد" ويرتقون مباشرة إلى رتبة أستاذ محاضر بمجرد الحصول على شهادة الدكتوراه.

وعليه فإن النقائص والتعقيدات الإدارية في الانتداب والارتقاء وتحديد المهام في المقترح الوزاري، فقد كان على عكس ذلك في المقترح النقابي الذي يعتبر هذا الاخير أكثر نضجا وجدية رغم بعض نقاط الاستفهام. والتي نطرح منها مقترح جعل التناظر تحت إشراف الجامعات حسب مقترحاتها بالشغورات المطلوبة، وما سينتج عنه من تقليص فرص الانتداب للآلاف من حاملي شهادة الدّكتوراه في كلّ الاختصاصات، خاصة أمام الإشكاليات والاخلالات التي ترافق عادة عمليات التعاقد.

فماذا سيكون موقف الوزارة من هذه المقترحات؟

الهوامش

[1].أمر عدد 1825 لسنة 1993 المؤرخ في 6 سبتمبر 1993 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين الباحثين التابعين للجامعات.

[2].أمر عدد 1969 لسنة 1982 مؤرخ في 14 سبتمبر 1982 يتعلق بالقانون الأساسي لموظفي التعليم.

[3].أمر عدد 454 لسنة 1973 المؤرخ في 27 سبتمبر 1973 المتعلق بضبط القانون الأساسي الخاص بموظفي التعليم لعالي.

[4].أمر عدد 42 لسنة 1963 مؤرخ في 28 جانفي 1963 المتعلق بالقانون الأساسي لأعضاء التعليم العالي.

[5].أمر عدد 43 لسنة 1963 مؤرخ في 28 جانفي 1963 يقتضي إدخال احكام استثنائية على القانون الأساسي لأعضاء التعليم العالي.

[6].أمر عدد 749 لسنة 2023 مؤرخ في 4 ديسمبر 2023 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 1825 لسنة 1993 المؤرخ في 6 سبتمبر 1993 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين الباحثين التابعين للجامعات.

[7].قانون عدد 118 لسنة 1958 مؤرخ في 4 نوفمبر 1958 يتعلق بالتعليم.

[8].قانون عدد 65 لسنة 1976 المؤرخ في 12 جويلية 1976 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي.

[9]. أمر عدد 293 لسنة 1979 مؤرخ في 2 أفريل 1979 يتعلق بتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

د. عبد القادر سوداني

دكتور باحث في التاريخ الحديث

- متحصل على شهادة الماجستير سنة 2010 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس تحت عنوان (سياسة الإخلاء السكاني في العهد الحسيني)
- متحصل على شهادة الدكتوراه سنة 2017 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس تحت عنوان (ممارسة السلطة بإيالتي تونس وطرابلس الغرب 1705-1837 : محاولة في التاريخ المقارن)
- يدرس حاليا بصفة متعاقد بجامعة قفصة
- له عدة دراسات في التاريخ الحديث، والأنثروبولوجيا السياسية:
  - 16 مقال في مجالات دولية محكمة
  - مع مشاركة في 21 ندوة دولية ووطنية

- له ثلاثة إصدارات:

1. تشكّل الدولة في تونس وطرابلس الغرب في الفترة الحديثة (2019)
2. صناعة الزعماء في تونس في الفترة الحسينية الحديثة: قراءة أنثروبو-تاريخية (2022)
3. سلطة الواجهة والوجاهة في تونس في الفترة الحديثة: في ثالوث القداسة والاغواء والهيمنة (الدين والجنس والزمرة) (2024).

تشكّل الدولة في تونس وطرابلس الغرب في الفترة الحديثة: من بداية القرن 18 حتى النصف الأول من القرن 19

هذا الكتاب في الأصل هو بحث لأطروحة دكتوراه بعنوان ممارسة السلطة بإيالتي تونس وطرابلس الغرب 1705-1837 محاولة في التاريخ المقارن، حاول من خلالها الباحث تسليط الضوء على التطورات السياسية في منطقة شمال أفريقيا وتحديدا كل من تونس وليبيا، وكان التركيز على هذين القطرين نتيجة الروابط الجغرافيا والتاريخ، بإعتبار أنّ تاريخ البلدين يجمع أكثر مما يفرق، إذ لعبت الحدود الجنوبية دورا أساسيا في تاريخ البلاد التونسيّة فمنها قدم العرب وكرّس الإسلام كدين لغالبية السكان وعبر هذا المجال كذلك وفدت موجات الهلاليين والسليميين التي أحدثت نقلة في البناء الحضاري والنسيج الإجتماعي للبلاد، ثم كان حضور الأتراك من البحر بعد أن وطدوا دعائم وجودهم بطرابلس الغرب ومن ثمّة صوب جنوب تونس ليقع إثر ذلك إلحاقها بالحكم العثماني.أما بالنسبة إلى طرابلس فقد كان مجال تونس ملاذا لتصدير الأزمات التي تصيب البلاد، مثلما كان الأمر عند إستيلاء علي برغل على الحكم أو عند عودة طرابلس للإشراف العثماني المباشر أو زمن الجوائح الطبيعية التي تدفع ببعض المجموعات إلى الهجرة من أوطانها نحو بر تونس.

وفي هذا العمل ركز الباحث على دراسة السلطة وبناء الدولة في تاريخ البلاد التونسيّة وربطه بما طرأ من تحولات في طرابلس وتحديد

علاقات التأثير والتأثّر من خلال دراسة تاريخ العلاقة بين البلدين. وهو محاولة لفهم سياقات نشوء الدولة في كل من تونس وطرابلس الغرب في الفترة الممتدة من 1705 إلى 1837. بناءا على أن 1705 تمثل بداية الحكم الحسيني وتأسيس السلالة التي ستبقى في الحكم لوقت طويل طبعت خلالها فترات طويلة من تاريخ تونس. أما في تطرّقه لحدود سنة 1837 فيشير إلى نهاية حقبة سياسية كاملة والمرور إلى فريق سياسي جديد داخل الأسرة الحسينية لينتهي جيل سياسي مّيز الطور الأول من العهد الحسيني، فمع إرتقاء أحمد باي إلى الحكم سنة 1837 ظهرت نخبة سياسية جديدة تميزت بمزيد الإنفتاح نحو الغرب في مقابل ذلك أدخلت سياستهم الداخلية البلاد في أزمات متعاقبة. أما في طرابلس فقد حملت هذه الفترة عديد الأحداث مثل بداية إنتصاب الحكم السلالي القارمنلي سنة 1711والذي إمتد إلى سنة 1835 لتعود طرابلس إلى الإشراف العثماني المباشر.

وقد مّثلت إشكالية السلطة مبحثا مثيرا للجدل بين المؤرخين، وذلك إستنادا إلى صعوبة وضع إطار نظري ينطلق منه ولصعوبة الفرز بين السياسة النظرية وبين الممارسة العملية للحكم. بإعتبار الدولة ذات عدة أبعاد سياسية وعقدية وإبستيمولوجية ومعاشية، إلا ان لمبحث السلطة الأهمية الكبرى في فهم التحولات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية التي شهدتها خاصة ولايات المغرب العثماني، والذي يسعى من خلاله الباحث طرح الإشكالية الكبرى لهذا العمل المتمثلة في دراسة إستراتيجيات السلطة ومسار تشكل الدولة في كل من تونس وطرابلس والعوامل المؤثرة في قيامها من عدمها. وذلك بالإعتماد على التاريخ المقارن كمنهج للبحث في القواسم المشتركة والإختلافات بينهما. تفرعت عن هذه الإشكالية جملة من الإستفهامات منها الدور الذي لعبته أجهزة السلطة في قيام الدولة السياسية؟ وما هو الدور الذي لعبته المجتمعات الحاضنة الشعبية في قبول أو رفض السلطة المركزية؟ وأي دور للعوامل الخارجية في التنظيم السياسي بتونس وطرابلس الغرب؟

صناعة الزعماء في تونس الحسينية في الفترة الحديثة: قراءة أنثروبو–تاريخية

إنّ الغاية من تأليف هذا الكتاب هي التشذيب لمعنى الزعامة والتهذيب للأطروحات الفكرية حولها، والتي تتغذى أحيانا من نسغ الأسطورة والحكايات الخرافية. علاوة على ذلك فإن التاريخ يحتفظ فقط بسير الزعماء الأقوياء المستبدين من نيرون إلى هتلر لذلك كان لزاما الانتباه إلى دور الزعماء في صنع المنعطفات الكبرى في التاريخ، وخاصة كيفية إعداد أشخاص بعينهم لتولي السلطة. فلا ريب كذلك أن الزعامة تُكتسب كذلك من الأتباع الذين يفردون القائد بصفات خارقة، مركّبة غالبا، وخاصة في أوقات العسر والأزمات، حتى تنافح المجموعات المرتبطة بالسلطة عن قيمها ووجودها وآليات وحدتها.

فمن الإشكاليات التي قام الكتاب بمعالجتها هي اعتماد الحاكم على تطويع كل الجوانب الروحية ذات التأثير القوي في السكان، فالرافعة الرمزية لبث من المركبات الأساسية لشخصية الحاكم، لذلك فإن الفقه لبث أداة لتبرير تجاوزات الحاكم. فكاد حكام تونس أن يتداعوا بالإعلان دون مواربة بعدم شرعية الطعن في الحكم، إنه الخوف من المروق عن الملة وما يستتبعها من أخطار. ولذلك يبدأ الحاكم عادة في نشر الخوف حتى يخفي خوفه هو، فكلما زاد خوف الزعيم كلما زاد من ممارسة الاستبداد على السكان.

ففي الأنظمة الاستبدادية إما أن تنشر الخوف أو أن تتعرض للخيانة، فصورة الحاكم المخيف تبعث شيئا من الطمأنينة في خياله وخيال الرعية، إنها حرب بسيكولوجية دون هوادة. وكانت الحاجة ماسة إلى تدعيم الحكم برافعات ذات قبول شعبي مثل الزوايا، تلكم المؤسسات التي تحد من هرج ومرج جماهير المريدين، وتخفف من الأخطار المحدقة بالزعيم، وتصرف الأنظار عن سلبيات حكمه.

وقد تم انتقاء عبارة "صناعة" بدل تشكيل مثلا، لأن معنى الصناعة يحيل إلى الجهد المبذول من قبل صنّاع الحكام لتركيب صورة لا تتطابق كثيرا مع الواقع. لذلك عنينا بمصطلح الزعامة كل ماسك بدفة الحكم، بغضّ النظر عن تسمية هذا الحاكم أكان بايا أو رئيسا، فمؤسسات الحكم المتعاقبة في تونس اختلفت في الشكل لكنها تماثلت في الجوهر. ومن هنا تم التركيز في هذا العمل على الحّيز الزمني الممتد بين 1705و1881 أي من بداية تأسيس السلالة الحسينية حتى انصرام العهد الحسيني الحديث، حاول من خلالها الباحث العودة إلى دراسة جذور صناعة الزعامة في هذ الحّيز الزمني. وهي المرحلة الاولى لتأسيس الحكم السلالي الحسيني، سعى خلالها المخزن إلى تشكيل صورة مثالية للباي. لتمتد الدراسة إلى تحليل ومحاولة ملاحظة الفوارق والقواسم للقيادات السياسية التي أّثرت في تاريخ البلاد التونسية حتى تولي الحبيب بورقيبة الحكم. حيث أن حيثيات متشابهة تهم طريقة إعداد شخص ما ليتولى السلطة تجعل من سلوك الزعماء فعلا يكاد يكون متطابقا، وبالتالي فإن هذا العمل سيشمل مرحلتي بناء الدولة الحسينية في عهد حسين بن علي، وبناء كيان وطني عن طريق الحبيب بورقيبة. فمسار بناء سلطة جديدة كان يسير يدا بيد مع بناء زعامة المتولي الجديد، لأن بناء شخصية الزعيم الجديد تساهم في تجذير السلطة الفتية.

في ضوء ذلك، تمت معالجة الجانب النفسي للزعماء، من خلال التعمق في التمظهرات البسيكولوجية لسياسة البايليك، وكذلك لبورقيبة، ومنها طغيان الشخصية السياسية النرجسية لأغلب الحكام. بإعتبار ان النرجسية والسلطة ترتبطان ارتباطا وثيقا، وذلك من خلال سعى الشخصية النرجسية إلى بلوغ السلطة لإشباع حاجتها المرضية من الإعجاب والاعتراف والحب.

سلطة الواجهة والوجاهة في تونس في الفترة الحديثة: في ثالوث القداسة والاغواء والهيمنة (الدين والجنس والزمرة)

يعمد هذا الكتاب إلى دراسة الرافعات التي يقوم عليها الفكر السياسي في تونس، تلك الرافعات، وخاصة الكامنة منها، التي أّثرت أيما تأثير في بنية السلطة وأداءها، وما يلفت النظر أن أغلب الدراسات السياسية في تونس لم تتوسع بالقدر الكافي في الجانب السلوكي للحكام وطريقة إدارتها للحكم، وكذا تمثلها للقيم الرديفة للممارسة السلطة. ومما زاد من أهمية هذا المبحث أن منوال الحكم الحسيني لبث يفعل فعله في تاريخ تونس حتى الفترة الراهنة، فقد تغيرت أساليب ممارسة الحكم، لكنها تماثلت في الجوهر مع المنوال الحسيني، مما يشي بأهمية دراسة التاريخ السياسي، وخاصة العوامل المشكّلة لشخصية الحاكم والمحددة لسياساته.

ومن ثمة، تعددت المواضيع المطروقة في هذا المؤلف، فعمد الباحث في البداية معرفة ماهية النظريات التي عالجت تشكّل سلالات الأرباب السياسية، وكيفية تلاقي استراتيجيات السلطة والفاعلين الاجتماعيين. فالزمرة بما تمثله من التقاء مصالح العائلة مع القبيلة ومع الدولة، والتي ساهمت بدورها في تشكيل طبيعة الحياة

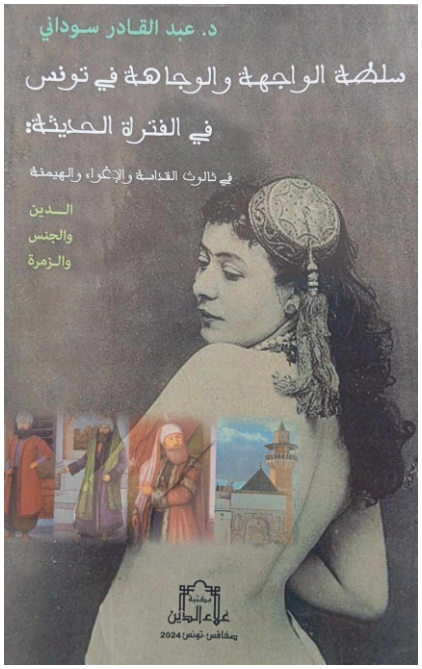

السياسية داخل القصر. ومعلوم أن تاريخ البشر حُكم بدينامية الصراع والذي ساهم بدوره في تكوّن سلطة تؤطر هذا التنازع، وكانت قوانين الصراع توضع غالبا من قبل الطبقة المسيطرة، تأبيدا لتفوقها وإستئثارها بالسلطة.

ومن بين هذه الرافعات نجد مؤسسات الدين التي باتت من الأجزاء العضوية للسلطة السياسية، فأنقسم الدين المشترك إلى مجالين مجال المقدس ومجال السلطان، فنهض "تخادم الجَهالة" l'inter-méconnaissance باجترار المعرفة التكرارية، ولا غرو في ذلك بما أن غالبية البايات كانوا أميين مُعرضين عن المعرفة، في سياق شامل من المعرفة المحدودة التي لم تطرح أسئلة جوهرية حول ماهية علاقة الديني بالسياسي، مما ترك المجال مفتوحا لسيطرة السياسي على الرمز الاجتماعي.

ومع تلاعب السياسي بالمقدس، حرّي بنا كذلك ملاحظة علامات الملك الظاهرة والانتباه إلى الأمارات الخفية المشكّلة لشخصية الحاكم. فالسلطة عادة ما تحدث رضات نفسية جماعية وفردية عميقة، ولعل علاقة الحاكم بالمرأة خير مثال على الأزمات النفسية التي يحدثها الحكم في شخصية السلطان. فالبحث في دور الجنس في تشكيل شخصية الحاكم وتداخلهم مع الإستراتيجيات السياسية ما هي إلا محاولة للخروج من الدروب الضّيقة للتاريخ، فلا بد أن يتحلى المؤرخ بملكة تجعله يتجاوز المعهود والعادي لينفتح على الغريب , ذلك الغريب الذي بقي مطمورا في شخصيتنا الجمعية، إذ لبثت المرأة والغلام لدى قطاعات واسعة من المجتمع أوعية جنسية محجوبة في مكان ذهني قصي، ولكنها تمظهرت في سلوكيات الحاكم.

علاوة على سلطة المخدع وغرف النوم، فقد لعبت القبيلة دورا مهما في رسم سياسات الحاكم، فرغم انتقال المجتمع التونسي من البداوة إلى العمران، فمازال التونسي بدويا في أعماقه ومازالت القبيلة تفعل فعلها في حي عريض من المجتمع. إن إجتراح السؤال عن القبيلة يقودنا إلى أن الأنظمة السياسية المتعاقبة في حكم تونس في الفترة الحديثة ساهمت في بقاء القبيلة في مرحلتها التكوينية الأولية، دون العمل على الاستفادة من القبيلة كبنية مجتمعية محلية أصيلة قادرة على تطوير ذاتها إلى بنية جامعة، فالسلطة السياسية منعت تشكّل سلطة موازية لسلطة السياسي.

وفي خضمّ ما تقدم، يأتي هذا الكتاب ليتناول إشكاليات متعددة، منها الرافعات الخفية التي تساهم في تشكيل شخصية الحكام وتحدد طريقة ممارسة السلطة. فالإشكالية الكبرى لهذا العملترنو إلى إخراج سلطة العتمة إلى النور، فالخدن والجواري والحريم اضطلعن بدور مهم في نحت شخصية البايات وتوجيه السلطة وجهة محددة، فالبايات كانوا نتاج ثقافة المرأة، تلك المرأة التي لبثت فاعلا رئيسيا في التحولات السياسية في تونس.

ومن مكامن أهمية دراسة التاريخ السياسي في تونس خلال القرنيين الثامن والتاسع عشر هو معرفة أسباب غياب اللحظة الفارقة التي يستند إليها الشعب التونسي، ففي كل الأزمات تعود الشعوب إلى اللحظة الجامعة، ذلك المستند والمرجع الذي يوحّد الجميع. ولكن في تونس، كان لكل حي اجتماعي لحظته وعلامته التي يأوي ألـيها. يقودنا هذا الأمر إلى التساؤل عن النخبةالوطنية في تونس خلال الفترة الحديثة وما تلاها: من هي النخبة التي تبوأت الهرم السياسي في تونس؟ هل أن النخبة المحيطة بالباي كانت الأفضل اجتماعيا وقيميا؟ وهل يصح وسمهم بالنخبة أم أنهم لا يعدون كونهم حملة مباخر السلطان؟

*تنويه : من اجل تحرير هذه الفقرات تم الاستعانة بملخصات الكتب التي تم ارسالها من قبل الباحث إلى هيئة تحرير الجمعية الوطنية لطلبة الدكتوراه والدكاترة الباحثين التونسيين.

الجمعية الوطنية لطلبة الدكتوراه والدّكاترة الباحثين التونسيين
Association Nationale des Doctorants et Docteurs Chercheurs Tunisiens

مجلة الدكتور الباحث التونسي
الجمعيّة الوطنية لطلبة الدكتوراه والدّكاترة الباحثين التّونسيين
العنوان: 16 نهج فلسطين، الطابق الاول، 1002 تونس
البريد الإلكتروني: anddoc.tunisiens@gmail.com
الموقع: anddoct.org